

الزكاة : بين الإشكالية الجبائية والتصديق الشرعي

بنان مليمة

خبيرة في المالية الإسلامية

صندوق المقاصة بالحكومة المغربية

Abstract:

ملخص :

Zakat is the third pillar of Islam, so it plays a lot of roles in many fields such as religion, economic and social also.

A lot of people make a confusion between taxes and zakat, but it is very important to notice that there is big differences between them. This paper aims to develop the differences and problems that Zakat set regarding to duties and taxes.

يبين المقال الإشكالية الجبائية والتطبيق الشرعي للزكاة، فيذكر بمفهوم الزكاة شرعا كتشريع للتكافل الاجتماعي، ثم يوضح بداية حكم (بكسر الحاء) الله تعالى من تشريع الزكاة على عباده، ثم يذكر البنود التي تدخل في احتساب الزكاة وبالتالي الإشكالية الجبائية للزكاة. ويؤكد أن الزكاة رؤية عصرية لفريضة شرعية، ولهذا كان من الضروري أن يخصص لها المشرع المغربي إطارا خاصا بها.

Keywords:

Zakat, Sharia law, Taxes, Islamic economical system.

كلمات مفتاحية:

الزكاة، عبادة، الجبائية، التطبيق الشرعي.

مقدمة

تعد الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، ونظرا لمكانتها فقد اقتترنت دائما في القرآن الكريم بالصلاة، وأشار إليها الشرع أحيانا في الكتاب العزيز بالإفناق. جاء الإسلام بمفهوم الزكاة (أو الإنفاق) وحدد جميع جوانبها تحديدا دقيقا، إلا أن هذا التحديد جاء تارة في القرآن الكريم، وتارة أخرى في السنة النبوية الشريفة.

أولا : مفهوم الزكاة شرعا

الزكاة اسم مشتق من فعل زكا (يزكو)، وهو لغة بمعنى نما وكثر، واصطلاحا تعرف الزكاة بأنها إخراج جزء مخصوص، من مال مخصوص، في أجل مخصوص، بلغ نصابا لمستحقه، غير معدن وحرث. ويطلق لفظ الزكاة اصطلاحا على عملية إخراج المال وكذا على المال المخرج. شرع الشارع الزكاة وأمر بها عبادة لغايات عديدة لا نعلم منها إلا ما توصل إليه عقل المكلف، على قصره وصغره، وعدم تمام إدراكه بمقاصد الشرع.

وعلى هذا الأساس، فمن حكم الله تعالى من تشريع الزكاة على عباده نذكر:

- **الشكر:** أي شكر المنعم عليه للمنعم على نعمه.
- **التطهير:** أي تطهير النفس من البخل والشح، لأن النفس البشرية جبلت بطبعها على حب المال والثروات.
- **التكافل:** إرساء نظام للتكافل والتضامن الاجتماعي بأخذ نسبة من مال الأغنياء تعود على الفقراء مع الحفاظ على كرامتهم وأنفتهم لأنها تعتبر حقا لهم لا صدقة عليهم .
- **النماء:** فالزكاة تنمي أخلاق المزكي بحثه على مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، كما أنها تنمي ماله، بزوال ما به ضرره وحصول ما فيه خيره.
- وتجب الزكاة على المسلم الحر (فلا تجب على الرقيق والعبيد) سواء أكان بالغا أو صبيا أو سفيا، المالك للمال ملكا تاما. وتجب في المال الذي بلغ النصاب، وحال عليه الحول، الخالي من الدين، ونعني بالمال الخمسة أنواع الآتية:
 - النقد وما في حكمه من ذهب وفضة؛
 - الماشية، وتشمل الإبل والبقر والغنم ولا تشمل الخيل والبغال والحمير؛
 - الحرث واجتمع الفقهاء في وجوبها في الحبوب والقطاني وذوات الزيوت، واختلفوا في وجوبها في الخضر والفواكه؛

- المعادن والركاز، واختلف الفقهاء هنا كذلك في وجوبها على جميع المعادن أم فقط على معدني الذهب والفضة؛
- وأخيرا تجب الزكاة على عروض التجارة.

تصرف الزكاة لثمانية أنواع من الناس، جاء ذكرهم في القرآن الكريم، بالترتيب وهم الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب (العتق من العبودية) والغارمين (أصحاب الديون) وفي سبيل الله (المجاهدين) وابن السبيل. ولا يحل صرف الزكاة للكفار، وآل البيت، والآباء والأبناء والزوج، وإن صنفوا من بين هذه الأصناف الثمانية.

ثانيا: وعاء الزكاة في عروض التجارة

تقدر الزكاة الواجبة في عروض التجارة بربع العشر أو 2,5%، وتجب بحولان، والحول هو السنة القمرية وليس السنة الشمسية.

وتخرج المؤسسات المالية الزكاة بصفة مباشرة على عروضها وفوائدها وتأنجها الخاصة بها التي تجنيها كل سنة من مزاوله أنشطتها، كما تخرجها بصفة غير مباشرة على الأرباح التي يجنيها المستثمرون أو الربناء (أصحاب حسابات الاستثمار) للأبنك الإسلامية، إذا وكلت الأبنك الإسلامية بإخراجها عنهم.

يوضح الجدول التالي البنود التي تدخل في احتساب الزكاة وتلك التي لا تحتسب عليها الزكاة. وتجدر الإشارة، أنه خلافا للضريبة، فإن عملية احتساب الزكاة تعتمد على قائمة المركز المالي على اعتبار أنها هي التي تسجل الموجودات والمطلوبات. ولا تعتبر قائمة الدخل أساسا لحساب الزكاة، حيث لا يشترط أن تكون المؤسسة رابحة لكي تؤدي الزكاة بل من الممكن أن تكون خاسرة وتؤدي الزكاة. كما أن الموجودات الزكوية التي تطبق عليها الزكاة لا تقوم بالقيمة التاريخية أو الإسمية بل بالقيمة السوقية الحالية.

ملاحظة	وعاء الزكاة
بما فيها النقد المتواجد في الحسابات الجارية للمؤسسات المالية الإسلامية وحسابات الاستثمار والاستثمارات في الأسهم لغرض المتاجرة.	الموجودات السائلة أو سهلة التسييل
بما تشمله من مخازن ومن بضاعة قيد التصنيع أو في الطريق أو البضائع لدى الغير، وبما فيها الحقوق المعنوية المعدة للتجارة كحقوق التأليف والابتكار وبرامج الحاسوب.	الموجودات السلعية
ما لم يكن ميؤوسا من تحصيلها وبما فيها القروض وحسابات السحب على المكشوف والإيرادات المستحقة، ومدین والمرابحة والسلم والاستصناع.	الذم المدينة
ملاحظة	ما يحسم من وعاء الزكاة
والقاعدة العامة أن الديون التي تتعلق بموجودات زكوية، تحسم من وعاء الزكاة، ولا تحسم تلك التي لا تتعلق بموجودات زكوية.	المطلوبات أو الديون سواء أكانت طويلة أم قصيرة الأجل
.....	حسابات الاستثمار

.....	الضرائب المستحقة
ما كانت تتعلق بخدمات لم تؤد بعد، أما ما تعلق بسلع فتؤدى عنه الزكاة.	الإيرادات المقبوضة مقدما

ثالثا: الإشكالية الجبائية للزكاة

لا يسعنا أولا وقبل كل شيء إلا أن نذكر أن المدونة العامة للضرائب المغربية، لا تحتوي على أي فصل يشير إلى الزكاة أصلا، وأن المغرب من البلدان الإسلامية التي قصرت أنظمتها الجبائية على الضرائب فقط، وتركت الزكاة شأنها اختياريا للأفراد دون أن تلزم به أحدا. وتطرح الزكاة ثلاثة إشكاليات أساسية من الناحية الضريبية:

1: التراتبية

إن إشكالية التراتبية بين الزكاة والضريبة أساسية لتحديد وعاء لكل واحد منهما. هل الحق الأول في الاقتطاع هو للزكاة أم للقانون الضريبي؟ إذ أن أي ترتيب بين هذين الاقتطاعين سيكون له انعكاس سلبي على وعاء الاقتطاع الثاني، لذلك كان لزاما أن تحدد الدولة موقفها من اقتطاع الزكاة.

2: الضغط الضريبي

كثيرا ما يتحجج المسلمون بأدائهم للضريبة لكي يتخلصوا من إخراج الزكاة، ويعتبرون أن الضرائب التي تؤدى للدولة من أجل القيام بمهامها السيادية من أمن، وصحة وتعليم، وأداء أجور جيشها من الموظفين هي الترجمة العصرية لمفهوم الزكاة سابقا. وفي بلد ينتمي إلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، يعتبر الضغط الضريبي في المغرب من أعلى المعدلات في المنطقة مقارنة مع بلدان الشرق الأوسط مثلا، ولهذا السبب قد يعترض بعض المستثمرين على مبدأ فرض اقتطاع إضافي من شأنه أن يزيد الضغط الضريبي حدة وارتفاعا، وينقص من جاذبية المغرب كبلد يسعى إلى استقطاب الاستثمارات، كما أنه من شأنه أن يجد من تنافسية النسيج الاقتصادي المغربي الذي يفتقد إلى هذه التنافسية أصلا.

3: العدالة الجبائية

من المعلوم أن الزكاة فرض عين واجب على كل مسلم ويسقط على غير المسلم، كما أنه من المعلوم أيضا أن معاملات الأبنك الإسلامية لا تقتصر على المسلمين فقط، بل تتعداهم إلى غير المسلمين كذلك، وأخيرا نعرف تمام المعرفة أن اقتطاع الزكاة من نتائج حسابات الاستثمار يفوض في غالب الأحيان إلى الأبنك من طرف الأشخاص الطبيعيين مالكي هذه الحسابات. واعتبارا لما سبق ذكره، فإن الرجح الصافي الموزع للمسلم سيكون أقل من الرجح الصافي الموزع لغير المسلم، لأن الأول يخضع بالإضافة إلى الضريبة إلى الزكاة، والثاني لا يخضع إلا إلى الضريبة، وهو ما من شأنه أن يحدث نوعا من عدم العدالة بين الملتزمين. وعلى هذا الأساس، وعلى هامش انعقاد المناظرة الوطنية للجبائيات سنة 2013، اقترحت الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث في ركن الزكاة، أن تدمج الزكاة في المنظومة المالية والجبائية المغربية.

ومن أجل تحقيق إدماج سلس للزكاة في المنظومة الجبائية، اقترحت الجمعية عدة حلول من بينها التنصيص على سن نظام زكوي اختياري، وعلى إمكانية التعايش بين النظامين الضريبي والزكوي دون أن يلغي أحدهما الآخر، مع التأكيد على أولية الزكاة على الضريبة. كما جاءت الجمعية من جهة بفكرة استنزال الزكاة من الضريبة نفسها من أجل تحقيق الحياد الضريبي، ومن جهة أخرى بمقترح فتح الباب أمام تلقي التبرعات وتمكين الشركات المتبرعة من خصم هذه التبرعات من الوعاء الضريبي.

خلاصة

مع أن الزكاة فريضة شرعية، إلا أنها مع ذلك تلعب عدة أدوار وضعية أخرى، فهي تساعد على التآزر والتآلف الاجتماعي، وتتمى حركة الاقتصاد الداخلي، وتحث على الاستثمار والكسب، عوض الاعتماد على الربيع والمساعدة والصدقة، وتشجع في الإنسان روح الكسب والمبادرة، وتحفظ له كرامته وعزته.

الزكاة رؤية عصرية لفريضة شرعية، لهذا كان من الضروري أن يخصص لها المشرع المغربي إطارا خاصا بها، يعنى بالجانب التنظيمي، والمحاسبي، والاستشراقي، والمراقبة، ويسد الخصاص في جميع الجوانب التي تطرق إليها العرض، والتي قد تعرقل مسار تشريع الزكاة وتحد من مفعوليتها كآلية من آليات التماسك والتضامن الاجتماعي.